

Distr.: General
2 February 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

حوار الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة بشأن الزراعة المستدامة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

ورقة مناقشة مقدمة من نقابات العمال*

المحتويات

الصفحة

٣	”من المحراث إلى المائدة“ نهج في مجال الأغذية والزراعة
٤	١ - نهج ”من المحراث إلى المائدة“: قضايا ثلاثية الأبعاد
٥	٢ - دور العمال ونقاباتهم
٦	٣ - معالجة العقبات التي تحول دون إسهام العمال
٧	الجزء ١ - الإنتاج الزراعي والاستهلاك الغذائي
٧	١ - مكاسب الإنتاجية: الغذاء لإطعام الناس أم لجني الأرباح
٧	٢ - تماوي النظام الغذائي غير المستدام
٨	٣ - الزراعة المستدامة من أجل صحة جميع المواطنين ورفاههم

* الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في ورقة المناقشة تخص النقابات ولا تمثل بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو وجهات نظرها.

- ١٢ - ٤ - نداء من أجل وضع مؤشرات للتنمية المستدامة فيما يتعلق بأماكن العمل
- ١٣ - ٥ - تطبيق مؤشرات أماكن العمل على الزراعة والأمن الغذائي
- ١٤ - ٦ - المبادئ التوجيهية لإقامة نظام غذائي مستدام
- ١٤ - الجزء ٢ - الأراضي المخصصة للزراعة المستدامة ودورات الغذاء
- ١٤ - ١ - خصائص النهج غير المستدام لإزاء الأرض والطبيعة
- ١٥ - ٢ - الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض
- ١٦ - ٣ - العناصر الرئيسية لنظام مستدام للإنتاج الزراعي
- ١٩ - الجزء ٣ - الاتصال والتعليم لأغراض الزراعة والأغذية
- ١٩ - ١ - تلبية الاحتياجات من التعليم والتدريب والإعلام
- ١٩ - ٢ - بناء معارف وقدرات مستهلكي الأغذية
- ٢٠ - ٣ - نهج أماكن العمل إزاء مسائل التوعية والاتصال
- ٢١ - ٤ - تشجيع أصحاب المصلحة الآخرين على القيام بدور في مجال التعليم
- ٢٣ - ٥ - التعليم، والامتثال للقواعد، والاتفاقات الطوعية
- ٢٣ - الجزء ٤ - العولمة وتحرير التجارة، وأنماط الاستثمار
- ٢٣ - ١ - آثار العولمة على نظامنا المتعلق بالزراعة والأغذية
- ٢٥ - ٢ - دور الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية
- ٢٧ - ٣ - السياسات الزراعية والتجارية والاستثمارية المتعلقة بإمدادات الأغذية المستدامة
- ٢٩ - ٤ - السياسات الزراعية والتجارية والاستثمارية المتعلقة بإمدادات الأغذية المستدامة

”من المحراث إلى المائدة“ نهج في مجال الأغذية والزراعة

يمثل نقابات العمال في دورة الحوار التي تعقدها لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٠ كل من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة واللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات المطاعم والتبغ والخدمات المرتبطة بها، وتضم هذه المنظمات مجتمعة ما يزيد على ١٣٠ مليون عضو في ١٣٧ بلدا وإقليما. ومن بين النتائج المرجوة لدورة الحوار ما يلي:

- الاعتراف بعمال الزراعة ونقابتهم كمجموعة متميزة على صعيد تنفيذ الفصل ١٤ من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالزراعة، وقبول تقرير رئيس المؤتمر المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة وهولندا بشأن الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض (انظر الجزء الثاني)، الذي يدعو إلى: ”... إشراك العمال الزراعيين وأصحاب المصالح المعنيين الآخرين إشراكا مباشرا“ في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية؛

معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية: تعزيز اشتراك العمال في الإجراءات المتعلقة بأماكن العمل عن طريق الإقرار بحريتهم في تنظيم أنفسهم وحقوقهم في التفاوض الجماعي وعلى نوعية عمل جيدة وإلغاء عمل الأطفال أو السخرة؛

صك منظمة العمل الدولية المتعلق بصحة وسلامة عمال الزراعة: تقديم الدعم لاتفاقية جديدة تقترحها منظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه تموز/يوليه ٢٠٠٠؛

الصحة العامة والصحة المهنية: الحصول على دعم لجنة التنمية المستدامة لتنفيذ الإعلان وخطة العمل العالميين لمنظمة الصحة العالمية بشأن التغذية عن طريق التثقيف في مكان العمل؛ وإعادة النظر في الفصل ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١ لكي يأخذ بعين الاعتبار خطة عمل مقترحة عن نوعية الغذاء والسلامة فيما يتصل بالتكنولوجيا الاحيائية والكائنات الدقيقة المعدلة وراثيا؛

مؤشرات أماكن العمل: تعزيزها بوصفها وسائل لدعم إقامة نظام مستدام للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية؛

إصلاح الأراضي والتنمية المستدامة: تطبيق سياسات متناسقة لإصلاح الأراضي كأساس للتخطيط من أجل قيام نظام غذائي مستدام؛

الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض، والعمال الزراعيون: دعم مفهوم منظمة الأغذية والزراعة بشأن "الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض" وإعادة النظر فيه أيضا للاعتراف بدور العمال الزراعيين العاملين بأجر وبمعايير العمل الزراعي الأساسية؛

الشفافية والتثقيف في محل العمل؛

وضع مبادئ توجيهية للشركات المتعددة الجنسية: مساءلة الشركات العاملة في مجال الأغذية والزراعة عن قراراتها المتعلقة بالاستثمار والإنتاج؛

بناء القدرات والبلدان النامية: اتخاذ خطوات عملية للسماح للبلدان الأقل نموا وعمالها بالاشتراك بصورة كاملة في إقامة نظام مستدام للزراعة والأغذية؛

التوزيع غير العادل والفقر: معالجة هاتين المشكلتين بواسطة التخطيط الفعال وتوفير فرص العمل، ووضع السياسات المتعلقة بالأرض والدخل؛

"الأعمال التجارية الحرة": الحصول على دعم الحكومات للنهج التي اختطتها دورة الحوار السابقة للجنة التنمية المستدامة في مجال التنظيم الإداري، وإعطاء العمال دورا في السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

١ - نهج "من المحراث إلى المائدة": قضايا ثلاثية الأبعاد

يواجه مئات الملايين من العمال في جميع أنحاء العالم تحديا رئيسيا يتمثل في توفير الطعام لأنفسهم وعائلاتهم. فالناس جميعا يحتاجون إلى تغذية مناسبة وسليمة. ومع ذلك، وبينما نستهل الألفية الجديدة، يظل هذا الهدف بعيدا عن متناول ما يربو على مليار من سكان العالم.

ونقطة الانطلاق لوضع نهج مستدام للأغذية والزراعة هي فهم العلاقة بين الأنماط السائدة لاستهلاك وإنتاج الغذاء^(١) وقدرة الناس على شراء غذاء سليم ومناسب ومغذ، والظروف المعيشية لأولئك الذين ينتجون غذاءنا. وأهم المشاكل القائمة اليوم لا تتعلق بعدم كفاية إنتاج الغذاء؛ بل بتوزيع مكاسب ذلك الإنتاج^(٢). فهناك قطاعات عريضة من سكان العالم لا تملك الوسائل لشراء حاجتها من الغذاء الضروري، ولا تتوفر لها الأرض

(١) تعريف المصطلحات الواردة في الورقة: الإنتاج الزراعي يعني إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية أو المنتجات الحيوانية أو السلع الأساسية. والصناعة الغذائية تشمل جميع الجوانب الأخرى لسلسلة الغذاء.

(٢) انظر تقرير منظمة الصحة العالمية، حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٩.

لإنتاج غذائها الخاص بسبل مستدامة. أضف إلى ذلك أن جزءا كبيرا من الغذاء في العالم يتم إنتاجه في ظروف غير مقبولة، خاصة بالنسبة للعمال الزراعيين العاملين بأجر^(٣)، الذين يعتبرون من أقل الناس قدرة على الحصول على الغذاء الذي يحتاجون إليه وهي مفارقة تبعث على السخرية. وباختصار فإن الإنتاج الزراعي والأنظمة الغذائية الحالية ليست مستدامة من ناحية ما يلي:

- التوزيع؛
- الأثر على البيئة الطبيعية؛
- الأثر على المنتجين ومجتمعاتهم المحلية؛
- الأثر على العمال الزراعيين العاملين بأجر؛
- مشاكل الصحة العامة والصحة المهنية والقيمة الغذائية وسلامة الغذاء.

٢ - دور العمال ونقاباتهم

يشغل العمال والنقابات وضعا مناسباً يسمح لهم بتعزيز قيام نظام مستدام للإنتاج الزراعي والغذائي يتجاوز أماكن العمل ليشمل العائلات والمجتمعات المحلية.

(أ) **العمال هم العمود الفقري للإنتاج الغذائي:** يعمل ما يربو على ١,٣ مليار نسمة في مجال "الإنتاج الزراعي" ويمثل هؤلاء نصف القوى العاملة في العالم. وينصب اهتمامنا على زهاء ٤٥٠ مليون من العمال الزراعيين العاملين بأجر في إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية أو السلع الأساسية. وبوسع العمال أن يسهموا في إيجاد حلول للتوصل إلى أنماط إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة في جميع جوانب النظام الغذائي تشمل مجالات: (أ) إنتاج الغذاء والمنتجات الداخلة فيه؛ (ب) النقل والتخزين؛ (ج) التغليف والترويج؛ (د) التسويق والتوزيع والبيع؛ (هـ) السياحة والترويج والاستجمام؛ (و) إدارة النفايات ومرافق إعادة التدوير؛ (ز) توفير أو تصريف المياه والطاقة لأغراض إنتاج الغذاء. ولا تقتصر سياسات العمالة الإيجابية على إتاحة فرص متساوية للعمال للحصول على الغذاء فحسب؛ بل تسمح أيضاً بمعالجة المشاكل الرئيسية للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية.

(٣) **معايير العمل الأساسية:** يشير الفصل ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى التزام الحكومات بالاعتراف للعمال والنقابات بدور خاص في تنفيذ التغييرات في أماكن العمل. وقد اقترحت دورة لجنة التنمية المستدامة لعام ١٩٩٨ أن تكون معايير العمل الأساسية المرتبطة بالصحة والسلامة في أماكن العمل ضمن العناصر الأساسية لهذا الدور.

(ب) **العمال هم المستهلكون العالميون للغذاء:** باستثناء ملحوظ يخص العمال الزراعيين العاملين بأجر يُعد أعضاء نقابات العمال الأوفر حظاً في العالم، من حيث أنهم يستطيعون عادة سد حاجاتهم الغذائية الأساسية عكس زملائهم غير المنتمين إلى النقابات. وهم كذلك في وضع أحسن يسمح لهم بتشكيل مواقف وممارسات جديدة كمستهلكين. ويشكل العمال جُل جمهور مشتري للغذاء، ويسمح لهم وضعهم الاستثنائي بدعم السياسات والتدابير العامة من أجل إحداث التغيير على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

(ج) **مساهمة العمال والنقابات تتيح إمكانية إجراء تغييرات رئيسية:** ينبغي أن يهتم كل الناس بالتدهور الحاصل في التنوع الحيواني وموائل الحيوانات البرية ونوعية التربة والهواء والماء. ويوسع نقابات العمال أن تُشرك أعضاءها في العمل الهادف إلى تنفيذ سياسات إصلاحية في أماكن العمل وفي كافة أنحاء النظام الغذائي العالمي.

٣ - معالجة العقبات التي تحول دون إسهام العمال

(أ) **ينبغي الاعتراف بالعقبات الراهنة التي تحول دون إسهام العمال والنقابات** ومعالجتها. وأولى هذه العقبات هو مذهب "التأيلورية" الذي يصف العلاقة بين أرباب العمل والعمال على أساس أن الفكر هو من اختصاص الإدارة، بينما يكتفي العمال بتنفيذ مهام تحدد لهم سلفاً. إن إيجاد الحلول يتطلب مشاركة كاملة من العمال كمستهلكين منتجين؛ وليس فقط بوصفهم "قوة عاملة"، أي مشاركتهم كقوة بشرية مبدعة وحريصة.

(ب) **الاعتراف بالحقوق الأساسية للعمال** بما فيها حق التنظيم باعتباره خطوة أولى نحو ضمان وجود أماكن عمل ديمقراطية ينبع منها التغيير. وتشكل معايير العمل الأساسية، وكفالة ظروف العمل العادلة، وتحريم عمل الأطفال والسخرة أولويات في هذا المجال. وينبغي أن تركز دورة لجنة التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠ بصورة خاصة على حقوق العمال الزراعيين العاملين بأجر. ويجب أن يُعترف بهم كشركاء متساويين في تنفيذ الفصل ١٤، الزراعة المستدامة والتنمية الريفية.

(ج) **يجب أن يتكامل التدريب في مكان العمل مع عملية تحديد الأهداف وتنفيذها، وذلك بإشراك العمال في مراجعة حسابات الشركات وإجراء التقييمات.** وينبغي كذلك أن يعتمد التدريب والتثقيف في مكان العمل على برامج مشتركة للصحة والسلامة في أماكن العمل، وأن يخلق تكاملاً بين أهداف التدريب والبرامج الحالية لنقابات العمال حيثما أمكن ذلك^(٤).

(٤) **التدريب:** تنص الاتفاقية رقم ١٤٢ لعام ١٩٧٥، المتعلقة بتنمية الموارد البشرية على سياسات وبرامج للتوجيه والتدريب المهنيين ذات صلة وثيقة بالعمالة.

الجزء ١

الإنتاج الزراعي والاستهلاك الغذائي

١ - مكاسب الإنتاجية: الغذاء لإطعام الناس أم لجني الأرباح؟

خطت الإنتاجية المتسارعة في مجال الزراعة والأغذية خطوات جبارة وضاعفت من قدرتنا على إطعام العالم. ويشير تعبير الإنتاجية إلى معدل إنتاج الغذاء بالمقارنة بتكاليف مدخلات العمل ورأس المال والطاقة المستخدمة في عملية الإنتاج. وتسعى الاتجاهات الحالية إلى تخفيض كلفة المدخلات مع جني أرباح المبيعات والتسويق. وقد ازدادت إنتاجية الغذاء بشكل هائل بسبب التقنيات المحسنة والمكنات والأتمته، وكذلك بسبب استخدام المواد الكيميائية ومبيدات الآفات والمبيدات الاحيائية. وسوف تغذي التطورات الحديثة في التكنولوجيا الاحيائية والكائنات الدقيقة المعدلة وراثيا هذه العملية. والسؤال الذي ينبغي لنا جميعا أن نطرحه الآن هو: لأي غرض عام ينبغي تشجيع زيادة إنتاجية الغذاء في المستقبل، وكيف يمكن توجيه المكاسب بصورة أفضل نحو إيجاد نظام غذائي مستدام؟

وفي الوقت الحاضر يحصل أولئك الذين يملكون الإنتاج والتوزيع ويسوقونهما ويتحكمون فيهما على نصيب الأسد من مكاسب زيادة الإنتاجية. وقد أوجدت الإنتاجية مصادر جديدة للثروة، وكانت بمثابة القوة الدافعة وراء التغيير. غير أن وعدا بتغذية فقراء العالم لم يتحقق حتى الآن. والتحدي الذي يواجه لجنة التنمية المستدامة هو معالجة قضايا الإنتاجية والعلاقة بينها وبين أسوأ سمات سياسات توزيع الغذاء الحالية التي لا تفي بالغرض.

٢ - تهاوي النظام الغذائي غير المستدام

(أ) يتواصل انتشار الجوع والفقر في العالم^(٥)؛

(ب) نصيب البلدان النامية هزيل، ولا تحصل إلا على التمر القليل من منافع إنتاج الغذاء؛

(ج) تنتج الأغذية بالدرجة الأولى من أجل الربح ثم من أجل الصحة العامة؛

(٥) "الأمن الغذائي" مرهون بالحصول على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي وبما يكفل العيش في صحة ونشاط.

- (د) الاعتراف بحقوق العمال الأساسية^(٦)، بما في ذلك الحق في التنظيم، يجب أن يعتبر أولوية أولى؛
- (هـ) لا يحظى العمال في النظام الغذائي بالاعتراف الذي يستحقونه؛
- (و) أماكن العمل الزراعية خطيرة؛
- (ز) ظاهرة عمل الأطفال واسعة الانتشار والنساء العاملات يخضعن للاستغلال؛
- (ح) تتزايد البطالة مع تزايد الإنتاجية، وبسبب فقدان الحيازات الزراعية للمستأجرين أو الأسر؛
- (ط) تدهور البيئة بلغ مستويات متأزمة. وانشغالاتنا الرئيسية في هذا المجال تتعلق بما يلي:

- استعمال المواد الكيماوية الخطرة المقترن بتكثيف الزراعة وزيادة الكميات المستعملة منها: مثل مبيدات الآفات والمنتجات البيطرية والأسمدة.
- تدني نوعية المياه مع التوسع في المساحات المروية واستعمال المدخلات السامة.
- العلاقة غير المستدامة مع حيوانات ونباتات "الزراعة للأغراض الصناعية" التي تترك بصورة خاصة أثراً مدمراً على التنوع البيولوجي، وموائل الحياة البرية والمناظر الطبيعية؛

(ي) تنامي سيطرة شركات ومؤسسات مالية أقل عدداً وأكبر حجماً.

٣ - الزراعة المستدامة من أجل صحة جميع المواطنين ورفاههم

لا بد من إجراء عملية رئيسية لتصحيح التوزيع غير المناسب في الدخل وفي سبل الحصول على الغذاء، وتأمين توزيع يتسم بقدر أكبر من التساوي في الانتفاع بفوائد الإنتاجية المتزايدة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعملون لجلب الغذاء إلى موائدنا (انظر "إصلاح الأراضي" في الجزء ٢).

(٦) المقصود هنا الحق في التنظيم (أي تشكيل نقابات عمالية ديمقراطية) والدخول في مفاوضات جماعية؛ على نحو ما ينص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧: الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٨: حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

(أ) النهوض بالصحة العامة على نطاق واسع من خلال برامج أغذية العمال وتغذيتهم: وافق الموقعون على الإعلان العالمي وخطة العمل بشأن التغذية (منظمة الصحة العالمية/منظمة الأغذية والزراعة ١٩٩٢) على تعزيز إنتاج الأغذية المغذية واستهلاكها كوسيلة لضمان الصحة العامة وتقليل أسباب أهم الأمراض والأوبئة التي تؤدي إلى الوفاة المبكرة، أو القضاء عليها. وتتخذ عدة بلدان خطوات ملموسة لتعزيز أنظمة غذائية أصح بين سكانها؛ غير أنه ثمة حاجة إلى التركيز على برامج مخصصة لأماكن العمل يولى فيها الاهتمام لعوامل منها:

- صحة ورفاه الأفراد من العمال؛
- حالات النقص المتعلقة بالصحة وتناول الأغذية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالعمل؛
- استهلاك الخضراوات والفواكه والمنتجات غير المعالجة والخضراوات الورقية؛
- التغذية للعمال الشباب والمسنين؛
- تغذية الرضع وتغذية العاملات؛
- التغذية للعمال المرضى والمصابين؛
- الأغذية المعاد تشكيلها والمعالجة صناعياً؛
- الدهون والمنتجات الحيوانية والمواد الهيدروكربونية؛
- الأغذية المعدلة بالتكنولوجيا الإحيائية أو المعدلة وراثياً؛
- حالات إدمان الكحول والمخدرات والكافيين والسكر والتبغ والمواد الصيدلانية؛

وثمة إمكانات لا حصر لها لبرامج تثقيف العمال كوسيلة لتعزيز الصحة العامة فيما يتعلق بالأغذية.

(ب) تعزيز الصحة والسلامة المهنيين كمناطق نحو تحقيق الصحة العامة^(٧): دعا

مؤتمر وزاري لمنظمة الصحة العالمية عقد في عام ١٩٩٩ البلدان الأعضاء إلى ربط الصحة والسلامة المهنيين لبرامج الصحة العامة، وتعمل النقابات حالياً على تحقيق هذه المسألة. ويمكن

(٧) انظر الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات المطاعم والتبغ والخدمات المرتبطة بها: دراسة لفعالية مشروع الاستعمال الآمن الذي ترعاه الصناعة لصالح مستعملي مبيدات الآفات.

أن ترتبط برامج الصحة العامة بالآليات القائمة في مجال الصحة والسلامة المهنيين، مع إضافة مسألة تغذية العمال كأحد العناصر الأساسية. وينبغي أن ينظر إلى البرامج الحكومية، وقضايا العلاقات الصناعية، وممارسات الشركات (مثل بدلات السفر وبدلات الغذاء اليومي)، والاستفادة من التسهيلات (مثل أماكن تناول الطعام والامتيازات الغذائية)، وتنظيم المناسبات (مثل المؤتمرات والجلسات والاجتماعات التي يقدم فيها الطعام) على أنها فرص للإعلام والتعليم.

(ج) تحسين ظروف العاملين في الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية:

يستوجب ضمان الصحة المهنية والصحة العامة في صفوف العمال، وخاصة العاملين بأجر في مجال الزراعة، اهتماما خاصا وعاجلا. ومع ذلك، فإن ثمة حاجة خاصة إلى إجراء تحسينات لصالح الأفراد التاليين:

- العاملين بأجر في مجال الزراعة الذين لا يملكون أو يستأجرون الأرض التي يعملون فيها، أو الوسائل والمعدات التي يستخدمونها، وهم بالتالي مميزون عن المزارعين(٨)؛
- النساء العاملات اللائي يمثلن بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من مجموع العاملين بأجر في مجال الزراعة. فكثيرا ما يكون توظيفهن عرضيا وموسميا وبالتالي يصعب قياسه؛
- العمال بعقود الذين يجب أن توحيد ظروف تشغيلهم؛
- الأطفال العاملون، الذين يجب القضاء على عملهم طبقا لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن العمل (١٩٧٣)، وغيرها من الاتفاقيات والاتفاقات المعتمدة مؤخرا بشأن عمل الأطفال؛
- العمال المهاجرون وأسرهم، الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية بالنسبة لظروف عملهم وعيشهم، في الوقت ذاته الذي تتحسن فيه ظروف العمالة المحلية المستقرة؛
- السكان الأصليون الذي تتأثر أراضيهم وسبل عيشهم، فيجب أن يستشاروا وأن يضمن حصولهم على حقوق تعويضية في حالة إعادة توطينهم طبقا لصكوك منظمة العمل الدولية؛

(٨) برنامج الأنشطة القطاعية لمنظمة العمل الدولية: العمال بأجر في مجال الزراعة: شروط التوظيف والعمل. جنيف، ١٩٩٦، TMAWW/1996.

- عمال الضيعات الأسرية الذين لا يتمتعون حالياً إلا بقدر ضئيل من الحماية الفعلية أو لا يتمتعون بها على الإطلاق؛
- إلغاء العمل القسري والإجباري الذي تستوجبه اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ بشأن العمل الجبري (١٩٣٠)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ بشأن إلغاء العمل الجبري (١٩٥٧)؛
- العمال المتوفون أو المصابون أو المرضى؛ خاصة أنه يتعذر كثيراً الحصول على التعويض أو الرعاية.

(د) تعزيز الصحة والسلامة في أماكن العمل طبقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥^(٩): تستوجب المخاطر المهنية في الصناعات الغذائية والزراعية مصادقة جميع البلدان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥ بشأن السلامة والصحة المهنية وذلك من أجل تهيئة: (أ) التعاون في مكان العمل بين العمال وأرباب العمل في سياق بيئة العمل، عن طريق اللجان المشتركة المعنية بالصحة والسلامة، على سبيل المثال؛ (ب) حق العمال في رفض الأعمال غير المأمونة وغير الصحية (ويرد هذا الأمر كذلك في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى)؛ (ج) الحق في الحصول على المعلومات والتدريب؛ (د) وضع نصوص حكومية خاصة بالصحة والسلامة، في شكل تشريعات وقواعد متعلقة بالصحة والسلامة؛ وتوفير موارد حكومية مخصصة للصحة والسلامة؛ ودائرة للتفتيش عليها.

(هـ) تقديم الدعم لصك منظمة العمل الدولية الجديد بشأن الصحة والسلامة لعمال الزراعة: في الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠، ستنظر منظمة العمل الدولية في صك يتعلق بصحة العمال الزراعيين وسلامتهم. وستعزز هذه الاتفاقية الجديدة خطة عمل منظمة الصحة العالمية/منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالصحة العامة، وستتيح لعمال الزراعة نفس القدر من الحماية الذي يتمتع به العمال الآخرون. وينبغي أن تكون هذه الاتفاقية وغيرها من الصكوك أساساً من أجل تناول ما يلي:

- الهياكل والمبادئ المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيين؛
- المواد الكيميائية والسلامة من المواد الكيميائية في العمل؛

(٩) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥ (السلامة والصحة المهنية)، ١٩٨١.

- توزيع مبيدات الآفات وأوجه استخدامها (مثلاً، مدونة قواعد السلوك الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة)؛
- ساعات العمل وظروف التوظيف؛
- ممثلو شؤون السلامة ونظم العمل الآمنة وعمليات التفتيش على العمل؛
- عمال الريف ودورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ظروف التوظيف الخاصة بعمال المزارع.

٤ - نداء من أجل وضع مؤشرات للتنمية المستدامة فيما يتعلق بأماكن العمل

تعتمد النقابات مفهوماً للتنمية المستدامة يقوم على "مؤشرات" أو معايير للتنمية السليمة بيئياً. وينبغي أن تكون المؤشرات التالية أساساً للتغيير في الأعمال الموجهة لأماكن العمل من أجل تعزيز وجود نظام مستدام للزراعة والغذاء: المؤشرات السياسية؛ والمؤشرات الاقتصادية؛ والمؤشرات الاجتماعية؛ والمؤشرات البيئية؛ والمؤشرات الدولية؛ ومؤشرات المساواة في الفرص والمعاملة^(١٠)؛ ومؤشرات التعليم والتدريب.

وتصف الوثيقة المعنونة "بيئة تثقيف العمال" التي أصدرتها منظمة العمل الدولية بالتعاون مع النقابات هذه المؤشرات من أجل بناء قدرات في مجال الأعمال المتصلة ببيئة العمل بين العمال ونقاباتهم. ويرتبط كل مؤشر من هذه المؤشرات بالمعايير الحالية لمنظمة العمل الدولية، بما فيها حق التنظيم والتساوي في التوظيف وحظر العمل الجبري أو عمل الأطفال، فضلاً عن الصحة والسلامة في أماكن العمل. وقد شرعت أيضاً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تحديد مؤشرات الخاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة^(١١). وتُبحث الحكومات والهيئات الحكومية الدولية على وضع مؤشرات متناسقة بشكل جيد بشأن "أماكن العمل" تحتوي على العناصر الواردة أعلاه.

(١٠) يتعين أن تكون أماكن العمل آمنة للنساء وخالية من أعمال التحرش الجنسي وغيرها من أشكال التمييز والإساءة، ويجب تعزيز سبل الحصول على العمل والأعمال التصحيحية في مجال التدريب على المهارات والتوظيف والارتقاء المهني. وتنص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ لعام ١٩٥١ بشأن المساواة في الأجور، على المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية. بينما تُعزز اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ لعام ١٩٥٨ بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة) المساواة في الفرص والمعاملة في مجال التوظيف.

(١١) صدر في عام ١٩٩٧ تفويض للقيام بالعمل الجاري حالياً بشأن مؤشرات التنمية المستدامة من قبل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالبيئة.

٥ - تطبيق مؤشرات أماكن العمل على الزراعة والأمن الغذائي

(أ) تعزيز التغيير من خلال مراجعة حسابات الشركات وعمليات تقييم ورصد أماكن العمل: باستطاعة العمال أن يقوموا بدور إيجابي في وضع وتنفيذ وسائل فعالة لرصد أماكن العمل وبحث شؤونها. وقد أظهرت التقييمات/مراجعة الحسابات المتعلقة بالعمال بأن مشاركة العمال تحسن صحتهم وسلامتهم وتحسن البيئة المجتمعية.

(ب) معالجة قضايا الأمن الغذائي: يمكن تناول الحالة المتعلقة بالأغذية المعدلة بالتكنولوجيا الإحيائية والمعدلة وراثيا باستخدام مؤشرات أماكن العمل على اعتبار أنها تنطبق على ما يلي:

- الحساسية للأغذية المعدلة وراثيا؛
- امتداد المقاومة للمضادات الحيوية إلى جميع أجزاء سلسلة الغذاء؛
- خاصية تسمم المحاصيل المعدلة وراثيا للحياة البرية؛
- انتقال المورثات المعدلة وراثيا إلى الأنواع الأصلية؛
- الطرق الزراعية المعتمدة على المواد الكيميائية التي تترك آثارا ضارة على الحياة البرية؛
- السيطرة الاحتكارية للشركات التي تنتج الكائنات الدقيقة المعدلة وراثيا وتمتلك حقوقها.

(ج) يجب إيجاد إطار عمل للعمال والنقابات من أجل كفالة "سلامة الأغذية": يهيئ الظروف من أجل: (أ) إطلاع المستهلك وحمايته، (ب) وضع إطار تنظيمي متين، (ج) اتخاذ القرار على أسس موثوقة وقائمة على البحث والعلم، (د) الاعتماد على "المبدأ الوقائي"، (هـ) مشاركة أصحاب المصلحة، (و) البحث عن حلول في أماكن العمل من أجل الصحة والسلامة. ويعزز هذا الإطار كذلك الاتفاق في مجالات منها: (أ) تقييم التهديدات والمخاطر والتحليل/المنهجية في مجال التكنولوجيا الإحيائية، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالصحة العامة؛ (ب) خصائص النوعية بالنسبة للمحتوى الغذائي وطرق الإنتاج والامتثال الفعلي للأنظمة؛ (ج) دور التدابير البيئية لتناول المادة العشرين من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة فيما يخص التمييز التجاري أو الحواجز التقنية للتجارة، ومدى ارتباط هذه الحواجز بالاتفاقات الأخرى (في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما)؛ (د) الاعتبارات الثقافية والأخلاقية والمعنوية في قواعد التجارة الدولية؛ (هـ) حقوق الملكية الفكرية، خاصة حيثما يتعلق الأمر بالمخلوقات الحية؛ (و) تقديم الدعم "لدستور الأغذية".

(د) ينبغي أن تصبح نهج "سلامة الأغذية" المتركزة على أماكن العمل، حيث تتهدد المخاطر سلامة الأغذية أكثر من غيرها، موضوع مبادرات مشتركة متعلقة بالمشاريع بين النقابات وأرباب العمل تتعلق بالتقييم والتنفيذ. ويتعين أن تركز الحلول على مجالات منها: إدارة النفايات وتلوث التربة والمياه والمحاصيل، والمرافق التي تنتج أو تستعمل فيها المضافات الغذائية والمواد الكيميائية، أو المرافق العاملة في مجال علم الجراثيم وغيرها من المرافق الخطرة، مثل المرافق المخصصة للذبح أو الجزارة.

٦ - المبادئ التوجيهية لإقامة نظام غذائي مستدام

(أ) المراقبة المجتمعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الصعيد المحلي: بالاستناد إلى السلطات المحلية وأنشطة أصحاب المصلحة المتعددين التي تعمل من أجل عكس الاتجاهات غير المستدامة.

(ب) العدالة والتحول الاجتماعي وقيام نظام غذائي مستدام: يجب أن تُفهم فهما جيدا الآثار الاجتماعية والمتعلقة بالتوظيف الناجمة عن التغيرات في النظام الغذائي، ويجب دعم العمليات الانتقالية بواسطة التدابير والأدوات المالية الفعالة لكي يطمئن العمال (والمزارعون) على أن سبل معيشتهم ستؤمن من خلال التعويض وإعادة التدريب والدعم الاجتماعي.

(ج) الإطار التنظيمي للاتفاقات الاختيارية الذي يتعين أن تقوم الحكومات بتنسيقه على جميع الأصعدة، وأن يترتب عليه تكميل وتعزيز الامتثال الحالي للقواعد.

(د) استراتيجيات بناء القدرات: حتى يبني كل بلد من البلدان النامية وعماله قدرات في مجال التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا ووضع النظم كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات.

الجزء ٢

الأراضي المخصصة للزراعة المستدامة ودورات الغذاء

١ - خصائص النهج غير المستدام إزاء الأرض والطبيعة

تعتمد الزراعة والأغذية بجميع أنواعها على نظام إيكولوجي واحد متكامل. وتولد أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية، ولا سيما في تركيزها على الإنتاجية، طلبا غير قابل للاستدامة على الأرض والموارد الأخرى اللازمة للزراعة، وتؤثر سلبا على العمال الزراعيين ومجتمعاتهم. وتتسم الزراعة غير المستدامة بالخصائص التالية:

- ”الزراعة للأغراض الصناعية“ التي تقوم على تعريف ضيق لاستخدام الأرض وتعتمد على الميكنة والمواد الكيميائية والمدخلات المركبة الأخرى وتتحكم فيها مصالح عدد قليل من الشركات عبر الوطنية؛
- الاستخدام غير المستدام للموارد المائية لا سيما وأن ازدياد الإنتاج العالمي من الأغذية في الآونة الأخيرة تحقق إلى حد كبير بفعل التوسع في المساحات المروية^(١٢)؛
- العلاقة غير المستدامة بالطبيعة والحياة حيث تهدد الممارسات الزراعية التي تسعى إلى القضاء على جميع الأنواع النباتية والحيوانية المنافسة كل من التنوع الأحيائي والأحياء البرية؛
- العلاقة غير المستدامة بآماكن العمل والمجتمعات المحلية الزراعية - فازدياد العجز عن الحفاظ على قاعدة يعتمد عليها العمال الريفيون أدى إلى القضاء على المستوطنات الريفية.

٢ - الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض

تعتبر الزراعة مستدامة إذا كانت سليمة بيئياً ومجدية اقتصادياً وعادلة اجتماعياً وملائمة ثقافياً وكانت تتبع نهجاً شاملاً وعلمياً. وتعتبر أيضاً كذلك إذا كانت تتسم بالحفاظ على الموارد وإعادة تدوير المغذيات والحفاظ على المياه والتربة وتوفير إمدادات مأمونة من الأغذية المغذية، وكفالة الانسجام مع الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية والمجتمعات المحلية القابلة للاستمرار^(١٣). وتعتمد الزراعة المستدامة على الرقابة المحلية بمشاركة من جانب العمال في صنع القرار ومراجعة حسابات الشركات وتقييمها وفي عمليات الجرد ووضع الأهداف والتنفيذ والرصد والإبلاغ. وهي تعتمد أيضاً على بناء قدرات البلدان النامية بموارد تتيح لها الامتثال للقواعد التنظيمية. وينسجم الهدف الشامل المتمثل في إقامة نظام غذائي عالمي مستدام مع مفهوم الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض الذي عرفته منظمة الأغذية والزراعة على النحو التالي:

”يتضمن مفهوم الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض المنبثق عن مجال الزراعة المستدامة والتنمية الريفية سائر الوظائف البيئية والاقتصادية والاجتماعية

(١٢) الإدارة المستدامة للموارد المائية لأغراض الزراعة، حلقة عمل أثينا، مداولات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٨.

(١٣) تشير معاهدة المنظمات غير الحكومية المتعلقة بالزراعة المستدامة، المعتمدة في ريو دي جانيرو، إلى أن ”الزراعة المستدامة نموذج للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي يشجع على المشاركة“.

المرتبطة بالزراعة واستخدام الأرض لهذا الغرض. ويتأسس هذا المفهوم على افتراض أن الأنظمة الزراعية بحكم طبيعتها ذات وظائف متعددة، وأنها تحقق دائما أهدافا تتجاوز غايتها الأساسية المتمثلة في إنتاج الغذاء والألياف والوقود. ويساهم تحليل الطابع المتعدد الوظائف في فهم الصلات والتفاعلات والتناقضات المحتملة التي يمكن أن تيسر تحقيق الاستدامة في الزراعة والتنمية الريفية. ويقدم نهج الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض إطارا تحليليا معنيا بالسياسات العامة من أجل تحقيق أهداف الزراعة المستدامة والتنمية الريفية^(١٤).

(أ) يعرف نهج الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض الزراعية بأنها المكان الذي يعيش فيه أغلب العمال الزراعيين ويكونون أسرا ومجتمعات محلية ويمارسون حياة اجتماعية^(١٥). ولذلك يستدعي هذا النهج وجود المجتمعات للمنتجين والمستهلكين الذين يهتمون ببيئتهم ويتبعون نهجا جديدة في استخدام الأرض والمياه والموارد يحافظون بها على مجتمعاتهم المحلية.

(ب) ينبغي في الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض أن يعترف بالعمال ونقابات العمال الزراعيين الذين يتلقون أجرا على نحو ما ارتآه الفصل ٢٩ من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل ١٤، الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. ويرى تقرير رئيس المؤتمر المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة وهولندا بشأن الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض ضرورة "إشراك العمال الزراعيين وأصحاب المصالح المعنيين الآخرين إشراكا مباشرا" في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وينبغي أن تؤيد لجنة التنمية المستدامة هذا الأسلوب وأن تضيف في مفهوم الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض إشارة تتعلق بالنقابات وأن تضمنه احترام معايير العمل الرئيسية. وينبغي الاعتراف أيضا بالعمال المعدمين وأصحاب الحيازات الصغيرة^(١٦).

(١٤) "السهر على مستقبلنا: الاستفادة من الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض"، ورقة معدة للمؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وهولندا عن الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض، ١٢-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(١٥) المرجع السابق، ويتيح الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض أداة لتقييم أنشطة زراعة المحصول الواحد التي تغلب على الزراعة في الوقت الراهن.

(١٦) يسعى الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والزراعة والفنادق والمطاعم وخدمات المطاعم والتبغ والخدمات المرتبطة بها، إلى توثيق الصلات بين العمال الذين يتلقون أجرا وصغار المزارعين والعمال المعدمين من خلال مشروعه المعنون "الأرض والحرية".

(ج) الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض والأعمال التجارية في المجتمعات المحلية، يعنى الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض بطائفة واسعة النطاق من المنتجات والموارد ذات الصلة بالأرض واضعا بذلك أسس إنشاء أعمال تجارية من الحجم الصغير والحجم المتوسط تستهدف الاستجابة للشواغل العامة بشأن سلامة الأغذية والأمن الغذائي وتكون ذات جذور راسخة في المجتمعات المحلية.

(د) الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض والنهج المستدام للمياه - تختص الزراعة بنحو ٧٠ في المائة من مجمل استهلاك البشر من المياه العذبة. ويتوقع أن تزيد ممارسات الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض من فعالية استخدام موارد المياه وأن تؤدي الى تفادي إهدارها والحفاظ على الإمدادات المائية (من خلال القيام مثلاً بالتحكم في التلوث والمحافظة على مستجمعات المياه) على نحو ما أوصت به حلقة عمل أثينا. وفي دورة الحوار التي عقدتها لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٨ بشأن "تنظيم المشاريع التجارية" شددت النقابات على منهج عمل لاستخدام المياه في أماكن العمل تناول الجوانب التالية: (أ) استهلاك المياه في أماكن العمل، (ب) إهدار المياه في أماكن العمل، (ج) المدخلات ذات الصلة بالمياه في أماكن العمل، (د) تكاليف تزويد المجتمعات المحلية بالمياه، (هـ) الأدوار التي تؤديها اتفاقات المياه بشأن جودة المياه والإمدادات المائية والمرافق الصحية والتنمية الحضرية والريفية والصحة العامة وأسعار المياه ومكافحة التلوث ومدونات قواعد السلوك بشأن الإمدادات بالمياه^(١٧) والاستثمار والشراء والزراعة وتغير المناخ.

(هـ) الطابع المتعدد الوظائف للزراعة والأرض والتسجيل والرقابة الملائمان للكيمياويات والمدخلات المركبة الأخرى ينبغي الاهتمام أيضا باتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية خطيرة متداولة في التجارة الدولية وهي الاتفاقية التي وقع عليها ٦٢ بلدا في عام ١٩٩٨. ويمثل دفن مبيدات الآفات والمواد الكيميائية في البلدان النامية مشكلة رئيسية تهدد صحة العاملين وسلامتهم وتشكل مصدر قلق في مجال سلامة الأغذية. ولهذا الأسباب نحث أعضاء لجنة التنمية المستدامة على القيام بما يلي:

- ممارسة الضغوط من أجل مصادقة بلدانهم على وجه السرعة على اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية خطيرة متداولة في التجارة الدولية؛

(١٧) نقابة العاملين في الخدمة العامة الدولية، مدونة قواعد السلوك الدولية لمياه الشرب النقية والمأمونة لأغراض ممارسات العمل السليمة في خدمات توفير المياه.

- دعم الجهود الرامية الى إدراج مبيدات الآفات في قائمة اتفاقية روتردام والتي تستهدف المركبات الشديدة الخطورة التي تثير مشكلات صحية أو بيئية في البلدان النامية؛
- تكوين أفرقة استشارية تعنى بالتقييم والرقابة تتألف من ممثلي النقابات والمجتمعات المحلية والصناعات والجهات الأكاديمية والحكومية.

٣ - العناصر الرئيسية لنظام مستدام للإنتاج الزراعي

(أ) إصلاح الأراضي: يقتضي إقامة نظام مستدام للأغذية والزراعة إعادة توزيع الأراضي والموارد والدخل على نطاق واسع. وينبغي أن يمكن إصلاح الأراضي من الحصول على الأغذية وإتاحة فرص العمل والاستفادة من التحول الاجتماعي والحصول على الأرض والمشاركة المتعددة الجوانب من قبل أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات من خلال تدابير تحقق زيادة دخول العمال الزراعيين. وينبغي أن يمتلك المزارعون أرضهم أو أن تتاح لهم فرصة الحصول عليها بشروط معقولة وينبغي أن يعاد توجيه الإنتاج للابتعاد عن الإنتاج الفاخر والموجه للتصدير والاهتمام بتلبية الاحتياجات المحلية. وينبغي أن يزود السكان بالأدوات الأساسية التي تمكنهم من إنتاج غذائهم وأن تقلل الحكومات الاعتماد على الأسواق العالمية. (انظر أيضا الجزء ٤ عن الشركات عبر الوطنية).

(ب) الاهتمام بالضغط المتزايدة الواقعة على الإصلاح الزراعي

- تغير المناخ: يتأثر القطاع الزراعي أكثر من أي قطاع آخر بالآثار الناجمة عن تغير المناخ بالنسبة للبيئة والعمالة والتدابير الرامية إلى تخفيف وطأها؛
- التنمية الحضرية والنقل؛
- الحراجة، استعرضت عملية المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات^(١٨) الأسباب الكامنة وراء زوال الغابات وخلصت الى أن الحراجة والزراعة يمكن أن يساهما معا في تكوين دخل الأسر؛
- الطاقة والتعدين كمحددان لاستخدام الأراضي الزراعية؛
- السياحة: لاحظت دورة الحوار المعنية بالسياحة التي عقدتها لجنة التنمية المستدامة عام ١٩٩٩ حالات التنازع على الأرض بين السياحة والزراعة.

(١٨) الاتحاد الدولي لعمال التشييد وأشغال الخشب، المنتدى الدولي الحكومي المعني بالغابات.

الجزء ٣

الاتصال والتعليم لأغراض الزراعة والأغذية

١ - تلبية الاحتياجات من التعليم والتدريب والإعلام

يمنح جدول أعمال القرن ٢١ أولوية عالية للاتصال والتعليم وغيرهما من أشكال بناء القدرات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالي الإنتاج الزراعي وصناعات الأغذية. وينبغي إتاحة خدمات التعليم والاتصال للفئات التالية: '١' مستهلكي الأغذية عن التغذية وسلامة الأغذية وعن التكاليف البيئية والبشرية والاجتماعية لإنتاجها؛ '٢' المنتجين الزراعيين عن مسائل الإنتاج والتغذية والصحة وتأثيراتها البيئية والزراعية؛ '٣' العاملين في إطار النظام الغذائي، (ولا سيما العمال الزراعيين الذين يتلقون أجرا) حتى يلموا بسبل تحسين ظروف العمل وبأساليب إحداث التغييرات المطلوبة من خلال الأعمال التي يتم الاضطلاع بها في أماكن العمل.

٢ - بناء معارف وقدرات مستهلكي الأغذية

أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها التعليم والاتصال هو تطوير المعارف والمهارات التي يتمتع بها مستهلكو الأغذية لتمكينهم من الاختيار عن علم مما يعزز الصحة العامة ويدعم الزراعة المستدامة في آن واحد. ويتيح التركيز على العاملين، بوصفهم جمهور المستهلكين، الفرصة لتحقيق "طفرات كبيرة" في أعمال التغييرات المذكورة أدناه.

(أ) ينبغي أن يعالج التعليم مسألة الدعاية الواسعة النطاق التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات المسيطرة على الزراعة وعلى النظام الغذائي. وتمثل الدعاية والترويج للشركات نشاطا تجاريا كبيرا، وثمة حاجة إلى قيام التزام دولي للحد من تأثيراتها والتصدي لها. ويستدعي ذلك إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتوعية الجمهور والبحوث والأنشطة العلمية والمعايير التنظيمية ورصد الصناعة الغذائية والالتزام بصفة أساسية ببناء القدرات.

(ب) الشفافية مفتاح الوعي العام، ومن لوازمها البحث واتخاذ القرارات وتحقيق الاتصال وهي تقتضي الالتزام بإتاحة الفرص الكاملة للحصول على المعلومات والتمتع بالحق الأساسي في المشاركة في صنع القرار. وينبغي كفالة الوسم الملائم للمنتجات ودعم هذه العملية برصد عمليات الإنتاج والإبلاغ عنها على نحو سليم وإتاحة الفرصة للطعن في قرارات إصدار الموافقات والأذون ومنح التراخيص. وينبغي أن يتحقق كل ذلك في إطار

تنظيمي محكم لإنتاج المنتجات الغذائية وتسويقها وكما ينبغي تحديد فترات انتظار لكفالة إجراء المراجعات الملائمة قبل التنفيذ. ويستدعي ذلك في أقل تقدير اتخاذ التدابير التالية:

- وضع قواعد تنظيمية لتقليل مساحة الدعاية المضللة، مثل الادعاءات الصحية والغذائية الكاذبة؛
- عمليات توعية المستهلكين، الموجهة الى الأطفال والى الجمهور، التي تقوم بها الحكومات والمدارس وجماعات المستهلكين والنقابات؛
- الوسم والمصادقة الموثوق بهما من أجل غرس عادات سليمة في شراء الأغذية؛
- حقوق الملكية الفكرية التي تتيح مشاركة العمال وتمكن من تزويدهم بالمعلومات.

(ج) العمال أفضل من يعلم بمشكلات نظام الإنتاج الحالي ومن ثم فإن الشفافية تتحقق على أفضل الوجوه عندما يشعرون بالأمن والثقة في عملهم ويكونون واعين بحقوقهم ومسؤولياتهم كعاملين ومواطنين مهتمين بالبيئة متمتعين بحماية القانون. ومن الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق مشاركة العاملين مشاركة تامة وبناءة في مجال التوعية ما يلي:

- الحق في الحصول على المعلومات؛
- حماية "المنذرين" بالمخاطر؛
- الحق في رفض الأعمال الخطرة؛
- الحق في المشاركة.

وتمثل أماكن العمل في حد ذاتها مواضع رئيسية لاستهلاك الأغذية (انظر الجزء ١، ٤ (ب))، كما تمثل بؤرة للتغيير. وينبغي أن يشجع استخدام مؤشرات أماكن العمل في تقييم المؤسسات (انظر الجزء ١، ٦). وعلاوة على ذلك يعتمد كثير من أماكن العمل على وجود همزات وصل بين العاملين والمستهلكين يمكن أن تستخدم كقنوات للتوعية وتبادل المعلومات، ويمكن أيضا أن تؤدي هذه الأماكن الى نشوء نقاط وصل من هذا القبيل.

٣ - نهج أماكن العمل لإزاء مسائل التوعية والاتصال

إن ممارسات الإنتاج الزراعي والعادات والميول الغذائية الحالية متأصلة في ثقافتنا واقتصادنا، وهو ما يستدعي السعي الحثيث الى إحداث طفرة كبيرة في قدراتنا على التواصل

والتوعية والتدريب وتبادل المعلومات نشدانا للتغيير. وتنطوي هذه العملية على استيعاب المفاهيم الجديدة مثل مفهوم "تعدد الوظائف"، وإتاحة مزيد من فرص التزود بالمعلومات على نحو يمكن من إجراء خيارات لا تستهين بالبيئة ويجعل بناء القدرات أمراً واقعاً.

(أ) الاتصال والتوعية على مستوى الإنتاج ورد في مقدمتنا أن "التأيلورية" تعوق مشاركة العاملين. ولن تتحقق الطفرات الكبيرة في مجال التغيير إلا إذا سلم أرباب العمل بأن العاملين بشر وليسوا مجرد وسائل إنتاج. وهذا التغيير قمين بأن يعزز أنماط السلوك التي تتجاوز المفاهيم الضيقة المقتصرة على استيفاء المعايير الدنيا، ويحولها إلى مبادئ تكفل للعاملين كمال الصحة والحياة الكريمة بما فيها تأمين التغذية والعوامل الصحية الأخرى. وسيعزز التعامل مع العاملين على هذا النحو الوعي بأهمية المسائل البيئية والمسائل الاجتماعية وسيؤدي إلى بروز ميول استهلاكية جديدة في أماكن العمل وبين الأسر والمجتمعات المحلية. وستكون أنظمة التوعية والمعلومات التي تعد لكفالة الصحة والسلامة في المجال المهني بمثابة نقطة انطلاق لإعداد برامج موجهة للعمال الزراعيين والمزارعين والمجتمعات المحلية والمستهلكين. كما أن التدريب المهني وتطوير المهارات كفيلاً إن نفذ في إطار نهج التعلم مدى الحياة بأن يؤهلا العاملين للمشاركة في إحداث التغيير والتأثير على مساره؛

(ب) الدور التعليمي للعاملين وعملية العلاقات الصناعية: بوسع العاملين أن يكونوا معلمين ودعاة لسلوك استهلاكي يناسب أنماط الزراعة المستدامة بحكم دورهم في عملية الإنتاج. وبوسع العمال وأرباب العمل الساعين إلى إحداث تحسينات في أماكن العمل أن يكونوا ركيزة من ركائز التوعية. وتيسر عمليات تقييم الشركات ومراجعة حساباتها تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١، من خلال إدخال تحسينات على الإنتاج. ويمكن أيضاً أن تصبح وسيلة لتطبيق نظام مستدام للأغذية. كما أن استخدام الوسم الإيكولوجي استخداماً سليماً يعزز أنشطة التوعية.

٤ - تشجيع أصحاب المصلحة الآخرين على القيام بدور في مجال التعليم

(أ) دمج تعليم العامل والمستهلك في نظام التعليم العام قامت منظمة التعليم الدولية، وهي أمانة النقابة الدولية للمعلمين في العالم بوضع نماذج للتعليم العام يمكن عن طريقها تعزيز المواقف والممارسات الجديدة في أنظمة المدارس العامة في العالم.

(ب) دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المستهلكين والمنظمات الزراعية - يكون مستهلكو الأغذية الذين يتوافر لديهم اطلاع جيد أكثر استعداداً لتقبل التغيير الذي يحدث في شكل "طفرات كبيرة". وتُظهر نقابات العمال استعداداً للدخول في شراكة مثمرة

مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المستهلكين والمنظمات الزراعية، لتنفيذ التغيير الحقيقي.

(ج) **دور بحوث ومعلومات القطاع العام** يحتاج توفير المعلومات اللازمة للتعليم العام وتعليم العمال تمويلا كافيا لإجراء بحوث مستقلة، وإجراء عمليات للرصد وهو ما يقتضي من الشركات دفع رسوم. ويمكن أن يصبح مفتشو الحكومة وأنظمة التفتيش أدوات للتغيير، ولا سيما فيما يتعلق بالاتفاقات الطوعية التي تكمل القواعد أو المعايير. ويجب أن تكون السياسة العلمية الفعالة هي أساس جميع القرارات التي تتخذها الحكومات وأن تكون مستقلة عن مصالح الاستثمار في مجال الزراعة أو الأغذية. ويجب تجنب العمليات التي تضعف المدخلات العلمية (مثل عمليات التتجير)، ووضع إجراءات جلية وشفافة لتسوية تنازع المصالح في المجتمع المحلي.

(د) **تحديد دور تعليمي للوكالات الدولية، والمعايير والاتفاقات الدولية** يعترف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين بالعمال، والحقوق، وأوضاع العمل، والصحة والسلامة بوصفها قضايا إنمائية مستدامة. وينبغي أن يشمل تثقيف العمال ما يلي: (أ) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٥ "السلامة والصحة المهنية"؛ (ب) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٢ "تنمية الموارد البشرية"، لأغراض الإرشاد المهني والتدريب فيما يتصل بالتعيين؛ (ج) إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الذي يتضمن العناصر الرئيسية لجميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛ (د) الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بالأقسام البيئية في اتفاقات التجارة؛ و (هـ) صك جديد يقترح في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٠ من منظمة العمل الدولية بشأن صحة وسلامة العمال الزراعيين.

(هـ) **ضرورة بناء القدرة الدولية** يشير جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى بناء القدرة كأساس للتنمية المستدامة. ويشير إلى التعليم الذي يتناول مسائل من قبيل الإصلاحات المتعلقة بالأرض وتقييم ومراجعة أماكن العمل في المشاريع المشتركة بين أرباب العمل والعمال كوسيلة لتلبية أهداف المجتمع المحلي في البلدان النامية بالإضافة إلى هذا، يعتبر تهيئة التكنولوجيات السليمة بيئيا أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وتعد القدرة على الاتصال والتعليم أساسية في جميع المجالات التي حددناها، باعتبار ذلك أمرا أساسيا لسد الفجوة بين المنتجين والمستهلكين، ومكافحة النفوذ المتزايد للمصالح المتعددة الجنسيات في هذا المجال.

٥ - التعليم، والامتنثال للقواعد، والاتفاقات الطوعية

يجب أن تكمل الاتفاقات الطوعية أو تعزز الامتنثال للقواعد، كوسيلة لدعم التنمية المستدامة. وتتعلق جميع الاتفاقات الطوعية تقريبا بتغييرات مدخلة في أماكن العمل، حيث يستطيع العمال أن يساعدوا على رصد مدى التقدم المحرز في سبيل الوفاء بالأهداف المحددة والإفادة عن ذلك. ويلزم توفير التعليم والتدريب لتحسين رصد أماكن العمل في الوقت الحالي، والاحتفاظ بالسجلات وبآليات الإبلاغ، بما في ذلك فيما يتعلق بأماكن العمل البلدان النامية. وتعد الاتفاقات الجماعية مناسبة بصورة مثالية لواقع أماكن العمل وينبغي أن تستمد منها الدروس، باعتبارها نماذج لتنفيذ الاتفاقات الطوعية. وتتناول الاتفاقات الطوعية مشاكل خاصة يواجهها عمال الأغذية والزراعة في أماكن العمل وتستخدم لعلاج مشاكل من قبيل: التعرض للمواد الكيميائية والمداخلات الاصطناعية الأخرى، الأغذية، وادخال تحسينات في أماكن المعيشة وتناول الطعام، المياه النقية، وتوفير بيئة معيشة خالية من المواد الكيميائية. وتستطيع الاتفاقات الجماعية أن تساعد في زيادة الفرص التعليمية إلى أقصى حد في أماكن العمل بالنسبة لمجموعة من المسائل، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاتفاقات الطوعية.

الجزء ٤

العولمة وتحرير التجارة، وأنماط الاستثمار

١ - آثار العولمة على نظامنا المتعلق بالزراعة والأغذية

يعد أمن الغذاء والماء حقاً إنسانياً أساسياً، لكن العلاقات الاقتصادية تنكر هذا الحق على الملايين في سائر أنحاء العالم، كما يترك ذلك آثاراً غير مواتية على البيئة الطبيعية، والوظائف، والاحتياجات الاجتماعية الأخرى للعمال الذين يوفرون قوة العمل.

(أ) **تقييم أثر العولمة على التوزيع** يجب أن تقاس مزايا العولمة بما يتناسب مع آثارها على المجتمع المحلي والبيئات الطبيعية؛ مثل قدرة شعوب العالم على توفير حاجتها من الطعام. فبعد فترة من التوسع في إمدادات العالم من الأغذية، بدأ الإنتاج الزراعي للفرد في العالم في الركود في التسعينات، وكانت نتيجة ذلك زيادة عدد البلدان التي تعاني من نقص الأغذية بصورة كبيرة من ١٥ بلداً في عام ١٩٩٤ إلى ٢٩ بلداً في عام ١٩٩٧، ويوجد أكثر من نصف تلك البلدان في أفريقيا^(١٩) ومن المفارقات، أن العقد الذي شهد أسرع توسع

(١٩) منظمة الأغذية والزراعة؛ حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤.

في التجارة العالمية في التاريخ، شهد أيضا انخفاضاً ملحوظاً فيما يتعلق بحصول الشعوب المنتجة للأغذية على كفايتها منها.

وأدى عقد تحرير التجارة من القيود بصورة مطردة إلى تفاقم سوء التغذية والمجاعة بصفتهم جانبا للفقر العالمي. وفي عام ١٩٦٩، كانت الفجوة بين خمس أكثر سكان العالم ثروة وخمس أكثرهم فقرا حوالي ١:٣٠ وبحلول عام ١٩٩٠، زادت إلى ١:٦٠ وزادت في عام ١٩٩١ إلى ١:٧٤. وأدت العقود الثلاثة لتحرير التجارة إلى زيادة الفجوة في توزيع الثروة بأكثر من ١٣٥ في المائة. ويحصل خمس أكثر السكان ثروة حاليا على حوالي ٨٦ في المائة من كل الاستهلاك، بينما يحصل خمس أكثرهم فقرا على ١ في المائة. وليس الحصول على الأغذية والمزايا الأخرى في مجال الزراعة سوى جانب واحد من جوانب هذه المسألة.

(ب) أرغم الضغط المالي على المزارعين وصغار المنتجين وأصحاب الأعمال التجارية إلى التحول بصورة متزايدة إلى أساليب أقل استدامة في مجال الإنتاج كي يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة^(٢٠) وكان تحرير التجارة من القيود^(٢١) بما في ذلك إجراء التغييرات في ملكية الأرض، وقوانين الحيازة، وآليات دعم الأسعار، يجري دون أي اعتبار للآثار الاجتماعية أو البيئية. ويؤدي الحافز إلى تحقيق إنتاجية أعلى إلى خفض تكاليف الوحدة، كما يؤدي وجود أساليب زراعية أشد كثافة إلى التوسع في المسطحات المزروعة، مما أدى إلى زيادة إزالة الإحراج، وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي^(٢٢). وكانت نتيجة ذلك حدوث خسارة في الماشية وزيادة في الفقر، والهجرة إلى الحضر.

(ج) معالجة المديونية الدولية وبناء القدرة تدل نشرة حديثة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أن الدين الخارجي الصافي في عام ١٩٩٨، على البلدان التي تحتاج إلى مساعدة إنمائية رسمية بلغ وحده، ٥٦٥ بليون دولار^(٢٣) وكان يتحمل معظم هذه المديونية ٤٨ من أقل البلدان نموا المسجلة في قائمة الأمم المتحدة.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) الصندوق العالمي للحيوانات البرية، التجارة المستدامة في كوكب حي: إصلاح منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٩.

(٢٢) ذكرت عمليا جميع الآثار السلبية في دراسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان "الزراعة والبيئة"، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٢٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، احصاءات المديونية الخارجية، ١٩٩٧-١٩٩٨ و ١٩٩٩.

ولا يذهب فحسب شطر كبير من القدرة الإنتاجية لتلك البلدان إلى خدمة الديون التي تخرج من نطاق سيطرتها بسرعة متزايدة، وإنما أرغم ضغط المديونية كثيرا من هذه البلدان على اتباع أنماط غير مستدامة في مجالي الزراعة والتجارة، واتباع سياسات تضعف التبعة، وتحد من القدرات. وقد انطوت عمليات سداد الديون التجارية التي ييسرها البنك الدولي/صندوق النقد الدولي على شروط لإحداث تغييرات هيكلية، تسببت في إحداث ضغط هائل على البلدان من أجل تحرير اقتصاداتها. وقد أغريت البلدان بإنتاج محاصيل تصديرية للحصول على النقد الأجنبي من أجل سداد الديون الباهظة، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي المحلي، أولا، بتحويل الإنتاج بعيدا عن الاحتياجات المحلية، وثانيا بإحضار الإنتاج لنظام تتقلب فيه الأسعار بصورة شديدة جراء عوامل عديدة، بما فيها الطقس واتجاهات الاقتصاد الكلي.

٢ - دور الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية

(أ) يؤدي "تدويل" الإنتاج والاستهلاك إلى فصل الشمال عن الجنوب، كما يؤدي بصورة متزايدة إلى فصل عمليات زراعية كبيرة وكثيفة تميل إلى الاعتماد على الآلات وتستخدم كثيرا من المدخلات التجارية عن عمليات زراعة الكفاف الصغيرة النطاق التي تستند إلى الأساليب التقليدية. ومع زيادة سيطرة الشركات عبر الوطنية القوية على الإنتاج والتجارة فإن حفته منها تتحكم في الوقت الراهن في معظم التجارة الزراعية في العالم^(٢٤) وقد تمكنت بسبب حجمها وتركيزها من "تدويل" الإنتاج والاستهلاك؛ وطغى تشديدها على التجارة الحرة على النداءات من أجل "التجارة العادلة". ويجب إعادة النظر في السياسات والممارسات التي تتبعها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والهيئات الحكومية الدولية الأخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بتركز وسيطرة الشركات بغية توجيه الاهتمام إلى ما يلي:

- تركيز السيطرة على الصناعة؛
- السيطرة على الأراضي وظروف العمال الريفيين المعدمين؛
- إمكانية الحصول على رأس المال (الائتمانات)؛ القيادات الإدارية التي تأخذ بأسلوب الحوار، والشراكات بين الشركات؛
- الحصول على المساعدة التقنية وسيطرة المؤسسات على أنماط التجارة العالمية؛

- إساءة استخدام حقوق العمال بصورة تنافسية بغية اجتذاب الاستثمارات؛
- نطاق وآثار الاندماج الرأسي؛
- سلاسل التسويق وعلاقتها بالمنتجين وبائعي التجزئة المحليين؛
- استخدام الإعلانات لتحقيق السيطرة على الأسواق؛
- الاستثمار، وقواعد تداول العملة والأرباح.

(ب) **أدى الفساد والتواطؤ** بين الموظفين الحكوميين والشركات إلى تفاقم المشاكل المتصلة بالإنتاج الزراعي ونظام الأغذية غير المستدامين. ويجب على الهيئات والوكالات الدولية أن تقوم بدور قيادي لاتخاذ إجراءات مقنعة لمكافحة هذه الممارسات. فمثلاً، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برعاية عملية مستفيضة لاستعراض وتنفيذ مبادئ توجيهية لمكافحة الفساد والرشوة.

(ج) **أين تذهب الأموال؟** تُترجم المزايا الإنتاجية إلى تدفقات مالية، يمكن قياسها ثم توجيهها بما يتمشى مع السياسة الاجتماعية. ويجب السعي لفهم هذه التدفقات المالية بصورة سليمة كما يجب إلقاء الضوء في المجال العام على مجالات من قبيل:

- الإيرادات والأرباح العامة في مختلف قطاعات نظام الأغذية؛
- النفقات في مجال الإعلان والتسويق من جانب الشركات التي تسيطر على الصناعة؛
- نطاق وتنوع الأوراق المالية، والتدفقات المالية في الشركات المتكاملة والمؤسسات المالية؛
- توزيع المزايا وملكية الأراضي وأنماط السيطرة؛
- المعلومات المتعلقة بـ "كفاءة الإنتاج" وحسابات التكاليف الكاملة؛

(د) **التجارة والاستثمار الدوليين والعمال الزراعيين بأجر** من المفارقات أن الذين يوفر الطعام للعالم كثيراً ما يكونون أقل قدرة على توفير الطعام أو الحماية لأنفسهم. ومما يشير الاستياء بصفة خاصة أوضاع العمال الريفيين المعدمين. وعلاوة على ذلك تتدهور بنود وشروط التوظيف بالنسبة لكثيرين في الوقت الذي زادت فيه العولمة من الطلب على "المرونة"، مما يعني زيادة كبيرة في العمالة المهاجرة، والعمال باليومية، والعمال الموسميّين والعمال المؤقتين، الذين يؤدون مهاماً تتطلب أقل المهارات في ظروف عمل دون معيارية. فهم يعانون من حيث الأجر، والحماية الاجتماعية، والمساكن، والتعليم، والحماية

الطبية، بل تزداد أوضاعهم سوءاً أكثر، عندما يخرب متعهدو توفير العمال العلاقات المتعلقة بالعمل.

(هـ) **العواقب بالنسبة لسلامة وأمن إمدادات الأغذية** فقد أسفر تحرير شروط التبادل التجاري وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عن حرية الحركة التي كثيراً ما تكون سرية بالنسبة للتكنولوجيات والمنتجات الخطرة في شتى أنحاء العالم، لتحل محل التكنولوجيات الأصلية التي توفر الوظائف والأساس الاقتصادي للمجتمع المحلي، وتتجانس مع الطبيعة. وكثيراً ما يُدفع بالتغييرات إلى السكان المحليين عن طريق إعلانات ترويجية قوية، وممارسات ضارة بالنسبة للأسعار. ويدعم تلك الأنماط التجارية اتفاقات دولية تجعل من الصعب بالنسبة للبلدان أن تحمي نفسها من هذه الممارسات، أن تضع معايير رفيعة بالنسبة للأغذية أو تهتم بما يفضلهُ أو يحتاجه سكانها المحليون، مثل الحظر الأخير الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على لحوم الأبقار.

٣ - السياسات الزراعية والتجارية والاستثمارية المتعلقة بإمدادات الأغذية المستدامة

ثمة حاجة لا تنكر لوضع قواعد جديدة في مجال التجارة والاستثمار، كي تدعم سيادة الأغذية، والحق في تنظيم الإمدادات، وتعزيز النماذج الزراعية القائمة على تعدد المهام.

(أ) **الاعتبارات الاجتماعية والتحول العادل**^(٢٥) في عام ١٩٩٩، دعا كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة قادة دوائر الأعمال والقادة السياسيين في المنتدى الاقتصادي العالمي إلى دعم القيم الأساسية في مجال حقوق الإنسان ومعايير العمل والممارسات البيئية، على نحو ما حددته الاتفاقات الدولية. وما من مجال تزداد فيه الحاجة إلى ذلك أكثر من مجال الإنتاج الزراعي والأغذية. وتولي نقابات العمال أولويات خاصة إلى التحول العادل كشرط مسبق لكفالة عدم تحمل العمال والمستهلكين لكامل عبء التحولات إلى أنماط مستدامة. ويجب فهم ما يتعلق بالوظائف والآثار الاجتماعية للتغييرات سلفاً، كما ينبغي توخي تدابير

(٢٥) انظر مذكرة اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى لجنة الاتصال مع المنظمات الحكومية الدولية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ١٩٩٩.

التحول. بما في ذلك التعويضات وإعادة التدريب وتدابير إعادة التعميم. بما يكفل استمرار أسباب المعيشة وحدوث التحول بصورة منتظمة للعمال والمزارعين^(٢٦)

(ب) العامل والمشاركة في المجتمع المحلي يجب أن يقوم جميع أصحاب المصلحة الشرعيين بدور في عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم^(٢٧) ونظرا إلى أن الغذاء مطلب أساسي فيجب أن تشارك جميع عناصر المجتمع المدني في تسخير أقصى المنافع من المهارات والخبرات والدراية الفنية والحصول على المعلومات من جميع أصحاب المصلحة.

(ج) السياسات التي تحدد دور الحكومة والقطاع العام القوي يوضح الجدول الدائر بشأن إمدادات الأغذية وسلامتها ضرورة وضع قواعد محسنة للأراضي والزراعة وإمدادات الأغذية، الأمر الذي يتعارض مع إلغاء الضوابط التنظيمية، وتحرير التجارة الدولية وهو ما كان سائدا في معظم التسعينات. وقد تكون لدى الحكومات قدرة كبيرة في هذه المجالات، ولا سيما بالنسبة للسلطات المحلية في مجالات النقل وإمدادات الطاقة والتخلص من النفايات، وإمدادات المياه، والتخلص من مياه المجاري، والطرق، والاتصالات، وبصورة متزايدة أيضا بالنسبة لشبكات تكنولوجيا المعلومات. وتوجد الحكومات أيضا في موقف يمكنها من حفز التنمية المستتوية من خلال المساعدة المالية والأشكال الأخرى للمساعدة المباشرة، ويمكنها فرض ضرائب ورسوم وتوفير منح وصكوك مالية أخرى وإزالة ما من شأنه كفاءة استمرار الأنماط غير المستدامة. ويمكن من خلال التدابير الاقتصادية التي حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يتوفر فعلا التمويل اللازم لبرامج التحول العادل بالنسبة للعمال. ويجب فهم الآثار المترتبة بالنسبة للعمل والعوامل الاجتماعية الأخرى من أجل تقليل التكاليف الاجتماعية إلى الحد الأدنى.

(د) وضع سياسة عامة في إطار الاتفاقات الدولية في ضوء طابع العولمة المتزايد في مجالي الزراعة والأغذية، ومن أجل دعم الأنظمة المستندة إلى القواعد الوطنية باتفاقات وبروتوكولات دولية قوية. ويجب تضمين المعايير المتعلقة أساليب التجهيز والإنتاج في جميع المفاوضات التجارية، من أجل السماح للمستهلكين والحكومات باتخاذ تدابير ضد الدول والموردين الذين ينتهكون بصورة واضحة المعايير البيئية ومعايير التنمية المستدامة

(٢٦) تفاوض الاتحاد الدولي للأغذية بشأن مدونات السلوك مع اثنتين من كبريات الشركات في مجال صناعة الأغذية، باعتبارها "اتفاقات إطارية" على الصعيدين الوطني والمحلي. وتأخذ المدونات في الاعتبار الاتفاقات التشريعية والجماعية و "التحول العادل" في الأحوال التي يتعرض فيها العمل للتهديد من جراء التغييرات التكنولوجية والهيكلية.

(٢٧) توافق آراء كاسح نجم عن دورة الحوار المعنية بالسياحة التي نظمتها لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٩.

الأخرى ولا سيما حينما لا تكون متفقة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف^(٢٨) ومع المبدأ الوقائي. ونحن نؤيد الدعوة لإيجاد سياسة تجارية تستند إلى الحقوق الأساسية في العمل وتقوم على إعلان عام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ونرى أن هناك حاجة أيضا لتعزيز الاتفاقات الدولية لسلامة الأغذية، كما يجب زيادة دعم وضع صك آخر باعتبار ذلك من عناصر التغيير.

٤ - ما بعد العولة الضيقة: نظام عالمي جديد

تسببت المعارضة التي أعرب عنها الرأي العام في السنوات الختامية من الألفية الأخيرة في تخلي القادة السياسيين وقادة دوائر الأعمال في العالم عن الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن الاستثمار وإرجاء محادثات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة. ويجب في الوقت الراهن استبدال الجيل الأخير من "جدول أعمال تحرير التجارة" بجدول أعمال آخر يستند إلى معايير مختلفة^(٢٩) ويجب أن تمر التجارة العالمية بسلسلة من الإصلاحات، لكي تستجيب للشواغل التي أعرب عنها في سياتل وفي أماكن أخرى، ومن أجل معالجة احتياجات أفقر الدول. ويجب إعطاء دور رئيسي للهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، ورسم طريق أكثر استدامة لتحقيق الرخاء العالمي الذي يهتم بالصالح العام. وكحد أدنى لذلك يجب أن يتضمن النظام العالمي الجديد ما يلي:

- تقديم الدعم من أجل إعداد نظام مستدام للأغذية؛
- وسائل جديدة لتنظيم الشركات عبر الوطنية؛
- الاستعاضة عن الأساليب البلاغية باتخاذ إجراءات فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً وتهيئة معاملة تفضيلية خاصة لها؛
- التعاون بصورة كاملة مع المنظمات الدولية.

(٢٨) يتعلق بعض هذه الاتفاقات بما يلي: التغير المناخي (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ) التنوع البيولوجي، نضوب طبقة الأوزون، الأنواع المهددة بالانقراض، الحوادث والسلامة الكيميائية، الموافقة المسبقة والمدرسة في جملة اتفاقات أخرى.

(٢٩) أعربت عن هذه المشاعر صحيفة فاينانشيال تايمز، ورأت أنه إذا أريد للتجارة الحرة أن تحقق الغرض منها، فيجب أن لا تسفر عن سباق نحو الحضيض، وأنه لا يمكن لغير المعايير الدنيا المتفاوض عليها والقابلة للإنفاذ أن تحل المشاكل في مجالات أساسية مثل حماية العمال والبيئة R.E. Lighthizer, ET، ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ولن يتم القضاء على الجوع في العالم أو على المشاكل الأخرى عن الإنتاج الزراعي غير المستدام إلا إذا نفذت الحكومات والمنظمات الدولية تغييرات مستدامة لصالح توزيع الموارد، والقضاء على الفقر، وتوفير الأمن الغذائي، واحترام معايير العمل الأساسية. ويجب نبذ السياسات المؤاتية للمصالح المتعددة الجنسيات، وأساليبها التكنولوجية في "الإصلاح" التي تعتمد على الزراعة الكثيفة ونظم الأغذية التابعة لها. ويجب الاستعاضة عن برنامج تحرير التجارة ببرنامج لتشجيع التنمية المستدامة وخدمة الصحة العامة لجميع الموظفين في العالم.

ستنشر في الوقت المناسب نسخة منقحة وأكثر تفصيلاً من هذه الوثيقة
من أجل تقديمها إلى لجنة التنمية المستدامة عام ٢٠٠٠.
ونحن نرحب بأي تعليقات أو تعقيبات.